http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2233) السنة التاسعة - الجمعة (26) آب 2011

المشروع أمام البرلمان بعد العيد

الحكومة تكمل تعديلاتها على قانون النفط والغاز

متابعة/ المدى

ذكر مستشار في الحكومة العراقية أمس الخميس، أن مجلس الوزراء أنهى التعديلات اللازمة على قانون النفط والغاز، وسيقدم إلى مجلس النواب بعد عطلة عيد الفطر.

وكانت لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب العراقي قد أعلنت الاثنين الماضي، اعتمادها على النسخة الحكومية من مسودة قانون النفط والغاز بدلاً من النسخة التي قدمتها الأسبوع الماضي في جلسة النواب العراقي.

وتنتظر لجنة النفط والطاقة النيابية إرسال مسودة القانون إليها من قبل الحكومة العراقية، لدراستها قبيل عرضها على النواب لمناقشتها والتصويت على إقرارها.

وقال المستشار الاقتصادي في الحكومة سلام القريشي لوكالة كردستان للأنباء إن "الحكومة العراقية أنهت تعديلاتها على مسودة قانون النفط والغاز التي قدمتها لجنة الطاقة الحكومية في نهاية شهر تموز (يوليو) الماضي".

وأضاف أن "مجلس الوزراء سيرفع مسودة قانون النفط والغاز إلى مجلس النواب بعد عطلة عيد الفطر المبارك لإقراره بهدف تنظيم السياسة النفطية على نحو يتناسب مع موازنة عام ٢٠١٢".

واجرى العراق ثلاث جولات تراخيص وعدد من المشاريع النفطية الرئيسة التي ترى لجنة النفط والطاقة النيابية ضرورة تنسيقها مع قانون النفط والغاز المؤجل.

وتشكل واردات النفط نحو ٩٥ ٪ من ميزانية العراق، لكن لغاية الآن لا يوجد في البلاد قانون ينظم شؤونه رغم إبرام العديد من عقود الطاقة مع شركات عالمية لتطوير حقول النفط العراقية.

وفشل مجلس النواب بدورته السابقة في تمرير قانون النفط والغاز الذي كان من المتوقع أن ينهض بالواقع النفطي حال إقراره.

وغياب القانون سبب عددا من المشاكل في هذا القطاع، ولاسيما عقود نفط وقعتها حكومة إقليم كردستان مع شركات عالمية لتطوير حقوله، وتقول بغداد إنها "غير شرعية"، بينما يؤكد الإقليم "انسجامها مع القوانين العراقية".

ويمتلك العراق العضو بمنظمة أوبك رابع اكبر احتياطيات نفطية في العالم.

وكانت شركات عالمية عملاقة في مجال الطاقة قد فازت بعقود خلال ثلاث جولات ترخيص، لتطوير حقول نفطية مكتشفة غير مستغلة.

ورغم أن الحكومة العراقية توقعت وصول إنتاجها من النفط الخام إلى نحو ١٢ مليون برميل يوميا خلال السنوات الخمس المقبلة، إلا أن خبراء شككوا في وصول الإنتاج إلى ذلك الهدف، وقالوا إن سبعة ملايين برميل يوميا يعد رقما معقولا.

من جانبه، كشف عضو لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب فرات الشرع عن وصول النسخة الحكومية المعدلة لمسودة قانون النفط والغاز والتي قد تعتمد بدلا عن النسخة التي سبق وان قدمتها اللجنة الأسبوع الماضي في جلسة المجلس.

وذكر الشرع أن لجنته أمام خيارين في الوقت الحاضر، يتمثل الأول في اعتماد المسودة الحكومية المعدلة والجديدة، والثاني اعتماد مسودة القانون التي سبق وان وضعتها اللجنة بعد إجراء تعديلات عليها من الكتل النيابية بما يتلاءم ومصلحة الشعب العراقي، وتابع بالقول إن لجنته ستعرض القانون للقراءة الأولى في جلسات مجلس النواب بعد عطلة عيد الفطر.

ويقول الخبير النفطي إبراهيم بحر العلوم إن القانون في حال إقراره سيكون نقطة ايجابية في مستقبل القطاع النفطي لاحتوائه على فقرات ايجابية عديدة، منها أعادة هيكلة هذا القطاع وفق أساليب حديثة، فضلاً عن صندوق المستقبل الذي من المفترض أن يتم من خلاله رصد بعض واردات النفط للأجيال المقبلة على غرار ما يحدث في بعض دول الخليج.

وبيّن بحر العلوم أن مسودة القانون ضمت عدداً من الفقرات الأخرى التي ستكون مثيرة للجدل بين الكتل السياسية، منها المادة الأخيرة التي ستعيد النظر بجميع جولات التراخيص التي سبق وان وقعت، وقد يتم رفض بعضها إذا ما كانت تخالف فقرات هذا القانون.

ومع الإعلان عن تقديم هذه المسودة بدأت تثار العديد من التساؤلات عن احتمال حدوث مشاكل قد يثيرها هذا القانون، لأنه لم يحل عدداً من المشاكل المعلّقة ومنها الحقول المشتركة بين المحافظات وعمليات الحفر المائل، إلا إن الخبير النفطي بحر العلوم بين إن جميع هذه المشاكل سيتكفل بحلها المجلس الاتحادي الذي سيشكل على خلفية أقرار هذا القانون.

وكان عضو لجنة النفط مطشر السامرائي قال في وقت سابق إن "هناك كتلا سياسية تخشى تقسيم العراق عند منح الأقاليم والمحافظات المنتجة بعض الصلاحيات"، مبيناً أن "مشروع القانون الحالي يتماشى مع الدستور العراقي الذي يمنح الأقاليم والمحافظات الحق في التشاور مع الحكومة في إدارة السياسة النفطية".

فيما قال عضو اللجنة القانونية محسن السعدون إن "الخلاف الذي دار، اليوم (أمس الخميس)، سببه وجود نسختين للقانون، إحداها من رئاسة الحكومة، والأخرى تعود لعام ٢٠٠٧، والتي اعترضت عليها كتلة الإئتلاف الوطني"، مبيناً أن "رئيس لجنة النفط والطاقة دعا الى توزيع نسخة من قانون رئاسة الوزراء للمقارنة بين النسختين".

وبحسب السعدون فإن مشروع القانون "تم تأجيله إلى ما بعد عطلة عيد الفطر، على أن يتم حينها الاتفاق على صيغة لإقراره".

وكان الناطق باسم وزارة النفط، عاصم جهاد قال في تصريح صحفي إن قانون النفط والغاز "تم إعداده من قبل خبراء في مجال النفط بالتعاون مع وزارة النفط"، و"تم عرض القانون على لجنة النفط والطاقة النيابية التي أجرت عليه بعض التعديلات أكثر من مرة، وبالتالي وبعد موافقة لجنة الطاقة ومجلس الوزراء على مسودة القانون تمت إحالته إلى البرلمان للمناقشة بهدف إقراره".

مستشار للمالكي: رفع سقف فتح الاعتمادات لتنشيط القطاع المصرفي الخاص

متابعة/ المدى

كشفت اللجنة الاقتصادية في رئاسة الحكومة العراقية عن أنها ستنتهي قريباً من وضع الضوابط التي تجاز بموجبها مصارف القطاع الخاص بفتح اعتمادات للمشاريع الاستثمارية والتنموية تصل إلى ٤ ملايين دولار أميركي بعد أن كان السقف محدوداً بمليوني دولار.

وأوضح مستشار رئيس الحكومة للشؤون الاقتصادية عبد الحسين العنبكي لإذاعة العراق الحر أن قرار رفع سقف فتح الاعتمادات المصرفية يستهدف تحقيق غايتين أساسيتين. وتتمثل الغاية الأولى بتنشيط القطاع المصرفي الخاص ودعمه "إذا ما علمنا أن نسبة مشاركته في عملية تمويل التنمية لا تتجاوز حتى الآن ٣ ٪"، بحسب تعبيره.

وأضاف أن الغاية الثانية تتمثل في تنشيط قطاع المشاريع التنموية والاستثمارية الذي هو "بأمس الحاجة إلى وجود قطاع مصرفي قادر على تأمين عمليات تمويل مشاريعه".

كما أوضح العنبكي في هذا السياق أن قرار رفع سقف فتح الاعتمادات المصرفية إلى ٤ ملايين دولار لن تُشمل به إلا المصارف التي تنطبق عليها معايير البنك المركزي العراقي من حيث "جودة الأداء والدقة العالية والسرعة في انجاز المهام ومستوى ثقة العملاء ورأس المال وغير ذلك من المعايير."

رابطة المصارف العراقية رحّبت بقرب صدور قرار رفع سقف فتح الاعتمادات ولكنها أعربت على لسان رئيسها عبد العزيز حسون عن الاعتقاد بأنه "لن يكون مجديا من الناحية التطبيقية باتجاه تنشيط القطاع المصرفي الخاص".

وأضاف في حديث لإذاعة العراق الحر أن استمرار نفاذ القرارات السابقة للجنة الاقتصادية برئاسة الحكومة "كقرار يقضي بمنع الدوائر الحكومية من قبول الدفوعات المالية عبر صكوك صادرة عن المصارف الخاصة أو قرار منع تلك الدوائر من قبول خطابات الضمان التي يصدرها مصرف غير حكومي" يجعل من قرار إجازة فتح اعتمادات بقيمة ٤ ملايين دولار "غير مؤثر في تفعيل الجهاز المصرفي الخاص"، على حد تعبيره.

من جهته، اعتبر رئيس مركز الإعلام الاقتصادي غير الحكومي ضرغام محمد علي أن الغاية الثانية المتوخاة من إصدار القرار والمتمثلة بتنشيط مشاريع القطاعين الاستثماري والتنموي لن تتحقق لأسباب تتعلق "بأن مبلغ ٤ ملايين دولار لا يكفي إلا لتمويل مشاريع دون المتوسطة وسيكون تمويلا مع استحصال فوائد عالية لدى المصارف الخاصة المحلية ناهيك عن ان العراق ليس بحاجة لهذا النوع والمستوى من المشروعات"، بحسب رأيه.

الزراعة: مدينة عصرية في الأنبار خلال ٤٢٠ يوماً

بغداد/ المدى

وقعت وزارة الزراعة العراقية، أمس الخميس، عقدا مع إحدى الشركات المحلية لبناء قرية عصرية في محافظة الأنبار للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية بكلفة إجمالية بلغت ٢٣ مليار دينار، فيما أكد المدير التنفيذي للشركة إن القرية ستبنى وفق أحدث التصاميم العالمية.

وقال الوكيل الإداري والمالي في وزارة الزراعة غازي العبودي خلال مؤتمر صحافي عقده بمقر الوزارة في بغداد، إن "الوزارة وقعت اليوم عقدا مع شركة نجران لبناء قرية عصرية في محافظة الأنبار من بين عدة شركات أجنبية تنافست على المشروع"، مبينا أن "الكلفة الإجمالية لانجاز المشروع بلغت ٢٣ مليار دينار عراقي".

وأضاف العبودي أن "الفترة المحددة لانجاز المشروع تبلغ ٤٢٠ يوما"، مشيرا إلى أن "المشروع يتألف من ١١٠ وحدة سكنية وبمساحة ٢١٠ متر مربع لكل وحدة، إضافة إلى مدرستين ومستوصف ودوائر خدمية، فضلا عن أسواق تجارية ومرائب ومساحات رياضية".

وتابع العبودي أن "المجمع سيتضمن مضخة ماء عملاقة لإيصال الماء من نهر الفرات لإرواء ٦٠٠٠ دونم"، لافتا إلى أن "القرى العصرية سيتم توزيعها على المهندسين الزراعيين وبنسبة ٦١٪ وعلى الأطباء البيطريين وبنسبة ١٧٪ وعلى خريجي المعاهد الزراعية بنسبة ١٧٪".

وأشار العبودي إلى أن "المستفيد سيقوم بزراعة الأرض وفقا للحاجة المحلية من المحاصيل الزراعية وما تمتاز به كل منطقة من هذه المحاصيل"، مؤكدا أن "مشروع القرى العصرية من شأنه إن يقلل من نسبة البطالة لدى الخريجين الزراعيين والبيطريين،إضافة إلى الوصول للاكتفاء الذاتي في المحاصيل الغذائية والتقليل من المساحات الصحراوية في المحافظة".

من جانبه قال المدير التنفيذي لشركة نجران للمقاولات العامة رافع عبد الكريم في كلمة له خلال المؤتمر إن "الشركة ستقوم ببناء القرية في الأنبار وفق احدث التصاميم العالمية وباستخدام طريقة البناء الجاهز"، مؤكدا أن "الشركة ستباشر بتنفيذ المشروع بعد ٢٠ يوما من توقيع العقد".

ويعاني العراق من ازدياد نسبة التصحر في اغلب أراضيه بسبب عزوف الفلاحين عن الزراعة اثر ارتفاع أسعار مستلزماتها وانخفاض مستوى الدخل واستيراد المنتجات الزراعية من دول الجوار.

يذكر أن مشاريع القرى العصرية المخصصة لدعم القطاع الزراعي والحيواني هي إحدى الاستراتيجيات التي تسعى إليها وزارة الزراعة لتطبيقها بشكل عملي للمساهمة في خلق نموذج يمكن تطويره نحو الأفضل بهدف تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على البطالة وزيادة المساحات الخضر ومكافحة التصحر وتحسين البيئة.

الصناعات الالكترونية: أجهزة تلفاز "القيثارة" بالتقسيط

بغداد/ المدى

باشرت شركة الصناعات الالكترونية إحدى شركات القطاع المختلط التابعة إلى وزارة الصناعة والمعادن بيع منتجاتها من التلفزيونات الملونة ذات العلامة المميزة (القيثارة) بأنواع مختلفة وأحجام عديدة إضافة إلى الحاسبات الالكترونية بالتقسيط.

وقال المدير المفوض للشركة احمد عبد الرافع ياسين في تصريح مكتوب تلقت (المدى) نسخه منه امس الخميس إن "شركتنا بدأت ببيع منتجاتها بالتقسيط إلى موظفي الدولة منذ عام ٢٠٠٩ وبهامش ربح لا يتجاوز الـ(٤٠) الف دينار عن بيع الأجهزة نقداً وأن أسعار التلفزيونات تتراوح بين (٣١٨) الف دينار و(٦٩٠) ألف دينار حيث يتم تقسيط مبلغ بيع الجهاز إلى (٦) أقساط يدفع القسط الأول عند شراء الجهاز".

وأشار إلى أن "الشركة تنتج حالياً التلفزيونات الملونة نوع (PLASMA، LCD، LED) وبأحجام مختلفة كبيرة (٦٢"، ٥٥"، ٤٢"، ٣٧") وصغيرة (٢٦"، ٢٤"، ٢٢") وقريباً سيتم طرح الإنتاج الجديد من التلفزيون نوع (3D LED) مع النظارات وبثلاثة أحجام (٥٥"، ٤٦"، ٤٢").

وحول خدمات ما بعد البيع أوضح مدير صيانة المنتجات في الشركة عادل الطاهر إن "الشركة تعطي ضماناً لمدة عام صيانة مجانية لكافة منتجات الشركة سواء كانت جديدة أو قديمة منذ تأسيسها".

وأكد أن "الأجهزة القادمة للصيانة قليلة وهذا دليل على جودة المنتجات وأن مدة الصيانة يوم واحد أو أكثر حسب حالة الجهاز و في النية تشكيل فريق عمل جديد لاجراء الصيانة الموقعية في مناطق العمل كما كان في السابق.

ومن جانب آخر، قام مركز بحوث الطاقة والبيئة احد المراكز البحثية التابعة الى الهيئة العامة للبحث والتطوير الصناعي بتصميم وتصنيع نموذج الطباخ الشمسي الصندوقي (solar Box Cooker) مزود بثلاث مرايا عاكسة.

وقال مدير عام الشركة الدكتور زهير القزاز في تصريح مكتوب تلقت (المدى) نسخه منه أمس الخميس: بأنه في الآونة الأخيرة برزت الحاجة إلى الاستفادة من الطاقات الجديدة والمتجددة في كافة مجالات الحياة مما حث الباحثين على اكتشاف طرق وابتكار اجهزة للطبخ تعمل بالطاقة الشمسية اذ ان عملية الطبخ تستهلك ما يقارب ٨٠٪ من طاقة (الفحم، الخشب، الغاز والنفط) وبأكتشاف هذا النوع من الطباخات تمكن الباحثون من تقليص استهلاك الوقود.

وأشار إلى أن الطباخ الشمسي يتميز ببساطته وعدم الحاجة الى مهارات خاصة في التصنيع والتشغيل والصيانة فضلا عن انخفاض كلفته وعدم تلويثه للبيئة إضافة الى توفر عنصر الأمان المطلق عند الاستعمال.

ومن جانبه أوضح رئيس مهندسين اقدم عبد الجبار ادريس جبري ان هذا الطباخ عبارة عن صندوق معدني من الألمنيوم بشكل متوازي أضلاع وبأبعاد (٧٧X٧٧ سم) يحتوي الجزء الأعلى منه على درج متحرك بسحب الى الخارج لوضع آنية الطبخ ويعاد الى الداخل لإرجاعه إلى الوضع الاول فيما يستخدم الجزء الأسفل كمخزن معزول لحفظ الأطعمة متكون من بابين متحركين وبين بأن هذا الطباخ مزود بثلاث مرايا عاكسة مهمتها تجميع اكبر قدر ممكن من الطاقة الشمسية وتركيزها داخل الطباخ.

وأضاف القزاز أن الطباخ يعمل على طهي الأطعمة بكفاءة وأمان تصل إلى (٣٢) ٪ في بعض الأيام الباردة وان وقت الطهي يتوقف على كمية ونوع الأطعمة المستخدمة وبالإمكان التعرف على الزمن اللازم للطهي من خلال الممارسة اليومية كما وان الطهي يعتمد على المياه الذاتية للأطعمة ولا يفقدها الماء تماما بالتسخين مما يعطيها مذاقا افضل و يتميز بقدرته على حفظ الأطعمة ساخنة لعدة ساعات بعد غياب الشمس.

وتابع: بأن الطباخ الشمسي يعمل على طهي الطعام بالاعتماد على قوة سطوع الشمس وان وقت الطهي يتوقف على كمية ونوع الاطعمة المراد طهيها كما يتوقف ذلك على نوعية الاواني المستخدمة وعلى كمية الشمس المتاحة وقوة سطوعها وتركيزها والمساحة المعرضة للشم.

بغداد ترفع تصدير الوقود لعمان إلى ١٥ ألف برميل

متابعة/ المدى

أعلنت وزارة النفط العراقية أنها اتفقت رسميا مع الحكومة الأردنية على تزويد عمان بـ ١٥ ألف برميل من النفط يوميا بدلا من ١٠ آلاف برميل. وكان رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت، قد توصل أثناء زيارته إلى بغداد مطلع حزيران الماضي إلى اتفاق مع العراق لتزويد بلاده بـ ١٥ ألف برميل من النفط يومياً، فضلا عن تزويد الأردن بـ٣٠ ألف طن من الوقود الثقيل وبخصم تشجيعي يصل إلى ٨٨ دولاراً للطن. وقال مدير عام شركة تسويق النفط العراقية "سومو" فلاح العامري إن "العراق والأردن اتفقا على رفع صادرات النفط العراقي إلى الأردن عبر الشاحنات ومن مصفى بيجي إلى ١٥ ألف برميل بدلاً من ١٠ آلاف برميل". وأضاف أن "الاتفاق سيبدأ العمل به في الفترة المقبلة بعد استكمال الاستعدادات اللازمة"، مشيرا إلى أن "شركة تسويق النفط تعمل على تسويق النفط بشكل منتظم إلى الأردن عبر الشاحنات ولديها الاستعداد على توفير الظروف الفنية والقانونية لرفع مستوى التصدير". وكان العراق قد أبرم في ٢٠٠٨ اتفاقا لتزويد الأردن بـ ١٠ آلاف برميل يوميا من الخام بشروط تفضيلية. وتغطي الكمية نحو ١٠ ٪ فقط من احتياجات المملكة من الطاقة. ويملك العراق رابع أكبر احتياطات نفطية في العالم، ويعتمد ميزانيته على واردات النفط بنسبة ٩٥ ٪. وكانت شركات عالمية عملاقة في مجال الطاقة قد فازت بعقود خلال ثلاث جولات تراخيص لتطوير حقول نفطية مكتشفة غير مستغلة. ورغم أن الحكومة العراقية توقعت وصول إنتاجها من النفط الخام إلى نحو ١٢ مليون برميل يوميا خلال السنوات الخمس المقبلة، إلا أن خبراء شككوا في وصول الإنتاج إلى ذلك الهدف، وقالوا إن سبعة ملايين برميل يوميا يعد رقما معقولا.

تنفيذ ٣٥ مشروعا خدميا في الديوانية بكلفة ٦٣ مليار دينار

متابعة/ المدى

أعلنت محافظة الديوانية، أمس الخميس، عن تنفيذ ٣٥ مشروعاً خدمياً تجاوزت كلفتها ٦٣ مليار دينار عراقي، ضمن مشاريع خطة تنمية الأقاليم للعام ٢٠١٠ الماضي. وقال المعاون الفني لمحافظ الديوانية، نجاح عطية، في تصريحات صحفية إن "المحافظة أنجزت ٣٥ مشروعاً خدمياً في مختلف المجالات بلغت كلفتها ٦٣ مليارا و٧٩٩ مليون دينار، ضمن الخطة الموضوعة لتنمية الأقاليم لعام ٢٠١٠ الماضي". وأضاف عطية أن "المشاريع المنجزة شملت بناء أجنحة إضافية في عدد من المدارس المزدحمة، وستة صفوف لمدرسة ابتدائية، بدلاً من الطينية، في ناحية سومر (٢٠ كم شمال الديوانية)، وتنفيذ شبكات كهربائية في خمس قرى، فضلاً عن تنفيذ شبكتين للهاتف الأرضي في ناحيتي الشافعية (١٥ شرق الديوانية)، ونفر (٤٥ كم جنوب الديوانية)". وأوضح عطية أن "من بين ما أنجز أيضاً تجهيز كميات من الحصى الخابط في مركز المحافظة ومعظم الأقضية والنواحي، لتعديل شبكة واسعة من الشوارع، فضلا عن إنجاز تنفيذ ونصب ثلاثة مجمعات للمياه لقرى بعيدة عن مراكز المدن"، مشيراً إلى أن "العمل في تلك المشاريع تم على وجبتين صباحية ومسائية، ضمانا لإنجازها ضمن المدة المحددة، وعلى وفق المواصفات المحددة".

وتعتبر الديوانية (١٨٠ كم جنوب العاصمة بغداد)، من المدن التي تعاني نقصا في الخدمات نتيجة عدم وجود بنية تحتية، ولعدم تناسب ميزانيتها التي تبلغ ١٤٠ مليار دينار للعام ٢٠١١ الحالي، مع اتساعها وعدد سكانها الذي يبلغ مليون و ٢٠٠ ألف نسمة.